دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: الأمن القومي العربي : قراءة في المفاهيم والتحديات

المصدر: مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية

الناشر: جامعة الزيتونة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد

المؤلف الرئيسي: نصار، فتحي حسن

المجلد/العدد: س2, ع4

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2014

الشهر: سبتمبر

الصفحات: 23 - 40

رقم MD: 823226

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: الأمن القومي العربي، الصراع العربي الإسرائيلي، القضية الفلسطينية، جامعة الدول العربية

رابط: http://search.mandumah.com/Record/823226

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي العربي "قراءة في المفاهيم والتحديات"

أ.د . فتحي حسن نصار

الملخص:

"إن الأمن ضرورة من ضروريات الحياة للفرد والمجتمع والدولة، كالماء والغذاء والهواء، وعلى الشعب العربي والحكام العرب أن يعوا ذلك ويعملوا بكل الوسائل على تحقيقه". (الباحث)

ملخص الدراسة:

يناقش هذا البحث مفاهيم الأمن القومي بصفة عامة وخصوصية الأمن القومي العربي والتحديات المعاصرة التي تواجهه، فهو أمن إقليمي لدول تنتمي إلى أمة عربية واحدة من حيث اللغة والتاريخ والعادات والآمال والآلام والمصير المشترك، دون أن يكون لهذه الأمة دولة أو سلطة موحدة.

ومع أن الأمن القومي العربي (Arab National Security) قد ولد ، يوم ولدت الجامعة العربية (Arab League) بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه ولد مشوها منذ البداية لأن الجامعة العربية قامت على فكرة التنظيم الدولي الذي لا يمكن أن ينشأ في أمة ، كما أن واضعي ميثاقها، أخطأوا في استيراد نموذج الدولة ،فأسموها جامعة الدول العربية ،وكأن الميثاق بذلك كرّس فكرة السيادة الإقليمية على حساب فكرة السيادة القومية، وبدلا من أن تقوم الجامعة بدور الموحد، فإنها كرست فكرة السيادة القطرية لكل دولة على حساب القضايا القومية.

أن النظم السياسية العربية المتدثرة بعباءة الإقليمية قد وضعت منذ البداية العديد من القيود التي تحد من إمكانية قيام الجامعة العربية بدورها الفاعل في خدمة القضايا القومية، ويتتابع الأحدث, ظهر واضحا عجزها عند الأزمات (Crises) فأضحت مجرد إطارا تاريخيا بلا فاعلية ولا بد من تعديل ميثاقها بالكامل لتكون في خدمة القضايا القومية للأمة العربية.

ويشكل الكيان الصهيوني المغتصب لفلسطين والمدعوم من الامبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مصدر خطر دائم لتهديد الأمن القومي العربي. وبعد حرب الخليج الثانية 1990 ، أصبح الأمن القومي العربي برمته محاطاً بتهديدات وتحديات عالمية وعلى كافة الأصعدة ومن أهمها: عودة الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية العربية وعلى رأسها النفط العربي ،ومع أحداث 11 سبتمبر 2001، حصرت الدول الامبريالية بقيادة أمريكيا ظاهرة التطرف(الإرهاب) في العرب والمسلمين دون غيرهم، مما أثر ولا يزال على الأمن القومي العربي وأمن الأمة الإسلامية جميعاً.

وسوف يظل الأمن القومي العربي مأزوم وصعب التحقيق ما لم يتم وضع إستراتيجية قومية جديدة للاكتفاء الذاتي اقتصاديا بتشجيع العمل العربي الاقتصادي المشترك. بهدف إنشاء

السوق العربية المشتركة، وأن تأخذ الأنظمة السياسية العربية بمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني والتوزيع العادل للثروات والحماية الفعلية للحقوق والحريات الخاصة والعامة(حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام بشموليته) والتخلي عن النزعة القطرية الضيقة والتسوية السلمية لكل الخلافات العربية. ووضع إستراتيجية شاملة في مجالات التنمية والبحث العلمي ومتابعة تقنياته بلا حدود.

المقدمة:

يُعبر مفهوم الأمن القومي الحديث (Modern National Security) عن حزمة سياسات تدور وفق توجهات متعددة في أكثر من مجال، فلم يعد هذا المصطلح يعني الجانب العسكري فحسب، وإنما أيضا يشمل عدة مجالات أخرى منها الأمن الاقتصادي والأمن المائي والأمن الثقافي والأمن التكنولوجي والأمن الاجتماعي ...الخ.

وتشهد أمتنا العربية اليوم حالة من الضياع والتمزق الوطني والقومي لم يسبق له مثيلا، ووسط التشويه الهادف لعقل وفكر المواطن العربي أينما كان كما أنها تواجه تحديات خطيرة تهدد أمنها ووجودها فلم تعد تلك التحديات تقتصر على واقع التبعية السياسية والاقتصادية وضرب الهوية القومية، وإنما تعدى الأمر ذلك ليشمل الاحتلال العسكري وعودة القواعد العسكرية، فمعظم قادتها السياسيون ينفذون أجندات خارجية ضاربين بطموحات الجماهير العربية التي تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار بعرض الحائط .

هكذا دخل العرب بداية العقد الثالث من الألفية الثالثة وهم مهزومون من الداخل منقسمون على أنفسهم مع سيادة المفاهيم الإقليمية والمذهبية والطائفية والعشائرية في الحياة السياسية مع غياب الديمقراطية وانعدام التداول السلمي على السلطة وكبت للحريات العامة ومصادرة حقوق الإنسان وتبديد الثروات. وإتباع سياسة المحاور وزيادة الأحقاد، وهرول ما سموا بدعاة (السلام للتطبيع) مع الكيان الإسرائيلي والتنازل عن ثوابت الأمة العربية مقابل لا شيء ، معرضين أوطانهم للخطر وثرواتهم القومية وشعوبهم للضياع.

أمام هذا الواقع العربي المتردي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يتساءل المرء :

- هل يوجد فعلا أمن قومي عربي ؟
- هل حققت الكيانات العربية السياسية الإقليمية أمنها الإقليمي ؟
- كيف يمكن للدول العربية أن نحقق أمنها القومي ؟

وعلى الرغم من استخدام القيادات السياسية العربية لمصطلح الأمن القومي العربي، وإقرار الجامعة العربية بأهميته وظهور عدد من الدراسات حوله، إلا أنه لم تتم حتى الآن صياغة نظرية عربية للأمن القومي العربي!

وهنا تكمن أهمية هذا البحث من منطلق انه يتعلق بحاضر ومستقبل المصير العربي، ومن ثم كان الهدف إلقاء الضوء على دور الأمن القومي العربي في بناء أمة عربية قوية آمنة مستقرة باعتبار أن الأمن القومي العربي ضرورة مصيرية جديرة بكل الجهود والتضحيات اللازمة، وبيان مدى تأثير هذا المفهوم ومتطلباته على حياة الشعوب في تحقيق الرفاهية والحرية والتقدم.، وعليه جاء اختيارنا لعنوان هذا البحث.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق يمكننا تحديد مشكلة هذا البحث بالتساؤلات التالية:

- ما مفهوم الأمن القومي العربي، وما علاقته بالأمن الوطني ؟
- ما الأخطار الحقيقية التي تهدد الأمن القومي العربي على المستويين الداخلي والخارجي؟
- ما دور الاستعمار والحركة الصهيونية في زعزعة الأمن القومي العربي ؟
- متى يخرج الوطن العربي من لعبة الدول العظمى لينعم بالأمن والاستقرار ؟
- هل يمتلك الحكام العرب صناعة القرار السياسي الذي يحقق الأمن القومي العربي ؟

فرضية الدراسة:

تقوم على أساس عدد من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

تكمن في خطورة التحالف (الأمر يكو– صهيوني) وحرصه على تفتيت وتجزئة الوطن العربي وبالتالي فقدانه للأمن المحلي والقومي، من منطلق النظرية الاستعمارية التي تقول: فرق تسد (Divide and Rule).

الفرضية الثانية:

تتمثل في عدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية فمن قبل غالبية الأنظمة العربية، وارتباط الكثير من القيادات السياسية العربية بأجندات خارجية.

الفرضية الثالثة:

تنطلق من ظاهرة وجود الكيان الإسرائيلي الغاصب لفلسطين ،والذي يشكل ثكنة عسكرية وقاعدة امبريالية متقدمة تهدد الأمة العربية ليس في أمنها القومي فقط وإنما أيضا في وجودها بالكامل .

منهج الدراسة :

اعتمدت منهجية البحث على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، للوصول إلى الحقائق الموضوعية.

تقسيمات الدراسة : جرى تقسيم هذا البحث إلى خمسة مباحث وخاتمة كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن القومي العربي.
المبحث الثالث: الجامعة العربية والأمن القومي العربي.
المبحث الرابع: التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأمن القومي العربي.
المبحث الخامس: أزمة الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 (سبتمبر)، 2001
الخاتمة وتفصيل ذلك كما يلي :

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي.

يمكن القول أن مفهوم الأمن القومي يعود إلى ظهور الدولة القومية في أوروبا، ومع تبلور القومية كمفهوم سياسي في مواجهة الإقطاع والكنيسة ، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بهذا المعنى فالمفهوم قديم نسبيا ، غير أنه جديدا كمسمى في الفقه السياسي وفي نظريات التعامل الدولي ، وهذا المفهوم في التقاليد السياسية المعاصرة يعني السعي لإحداث توافق متوازن بين الإقليم القومي والمجتمع القومي [1].

وتُعّرف دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية الصادرة عام 1968، الأمن القومي: بأنه مقدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، وتعّرفه دائرة المعارف البريطانية أنه حماية الأرض والسكان من خطر سيطرة قوة أو قوى أجنبية[2].

والأمن لغة نقيض الخوف[3] ويعني الاستقرار والطمأنينة على مستوى الفرد والمجتمع والدولة ، وهذا ما أكد عليه القرآن الكريم في قوله تعالى "
...الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " [4] ، وهو ما ذهب إليه " كوفمان " الذي أشار إلى أن الأمن هو التحرر من الخوف[5].

وهناك رؤيتان لتعريف الأمن القومي : الرؤية الأولى ، تركز على الجانب العسكري ،فالعسكريون يرون أن الأمن يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها ضد أي عدوان [6] وهي نظرة قاصرة ومحدودة من وجهة نظرنا ، فالقوة العسكرية ما هي إلا الوجه السطحي الضيق لمشكلة الأمن، والرؤية الأخرى تتمثل في نظرة أكثر شمولية من خلال حشد كافة الإمكانات : العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية. وغيرها التي تتعلق

---

[1] نظام ماردينى ، الأمن القومى والأمن الإقليمى ، مجلة الشاهد ، العدد 155 ، قبرص -نيقوسيا ، فبراير 1998، ص 33.
[2] المرجع نفسه ، ص 34 .
[3] الطاهر أحمد الزاوي ، مختار القاموس ، الدار العربية للكتب ، بيروت ، 1980 ، 1981.
[4] قرآن كريم : سورة قريش ، الآية 4.
[5] تامر كامل الخزرجى ، العلاقات السياسية والدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص2320 ..
[6] عبد الفتاح علي الرشدان ، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات ، مجلة الشؤون العربية ، العدد 91 الأردن ، جامعة مؤته ، 1996، ص 84..

ضد كافة التهديدات الداخلية كالحروب الأهلية وعدم الاستقرار أو فشل التجارب التنموية وعدو التكامل الاجتماعي[1] والخارجية سواء كانت إقليمية أو عالمية [2]

وهناك من يرى أنه لا يوجد أمن قومي خاص أو أمن قومي شامل لأن خبراء الأمن القومي لا يقرون هذه المفاهيم ، فالأمن القومي من وجهة نظرهم ، يعالج موضوعاته بصفة شاملة فهو يتعلق بالاستراتيجيات العليا والقدرات وليس ببعض القوى، فلا يجوز الخلط بين الأمن العسكري وبين الأمن القومي ، لأن الأول جزء من الثاني[3] .

وما يجب الإشارة إليه، إن مفهوم الأمن قابل للتطور والتغيّر، يتأثر إلى حد كبير بالعناصر والعوامل المتغيّرة في العلاقات الدولية. وهو يخضع لمزاج صاحب القرار .وخير دليل على قولنا: ما كان يجري في فلسطين من أحداث دامية، خلال شهر أبريل 1948، والتي عرضت على مجلس الأمن الدولي، فلم ير فيها تهديدا للأمن الداخلي أو الدولي، لأن العصابات الصهيونية كانت تصول وتجول بحرّية في فلسطين وترتكب أفظع المجازر بدعم ومساندة الدول الغربية، وعندما مالت الكفة لمصلحة المقاومين العرب سارع هذا المجلس، بعد شهر، إلى إصدار قرار يصف فيه الأحداث المذكورة بأنها تهديد للأمن والسلام في العالم، ويطالب الأطراف المتنازعة التوقّف عن الأعمال الحربية، ويعتبر الإخلال بذلك انتهاكًا لحرمة الأمن والسلام الدوليين مما يستوجب تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .وهذا ما لمسناه منذ نشوب الصراع العربي – الصهيوني وحتى اللحظة فلا تتدخل المنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي إلا لصالح الكيان الإسرائيلي.

كما أن فكرة الأمن ترتبط بفكرة السلطة (Authority) ومدى قدرتها (Ability) على التدخل لحماية الأمن. وأصبح للأسلحة المتطورة غير التقليدية اليوم أثر بارز وحاسم في تغيير مفهوم الأمن لأنه يتعذر على أية دولة تحقيق أمن مطلق. ولا نبالغ القول أنه لم يعد في إمكان دولة ما الادعاء بأنها في مأمن من أي تدخّل خارجي . مهما بلغت قدراتها العسكرية والتقنية والمادية.

وهناك من يرى أن الأمن القومي قد يعني أمن الدولة، أو أمن الفئة الحاكمة في الدولة، أي أمن السلطة التي تمثّل، في معظم الأحيان، مصالح طبقات اجتماعية أو تيارات سياسية في المجتمع . ويعتقد البعض أن الأمن القومي لدولةٍ أو أمةٍ ما يرتبط كليًا بقوتها العسكرية – كما سبق القول – القادرة على صون أمنها من كل خطر. مما أدى إلى أن تلجأ الدول الأقل مقدرة للتحالف مع غيرها لمواجهة الأخطار المحتملة ولضمان أمنها الجماعي (Collective Security)[4] غير إن هذه القوة ليست وحدها هي التي تحمي الأمن، ،فالأمن القومي يحتاج أيضًا إلى قدرات سياسية

---

[1] علي الدين هلال، الأمن القومي العربي ، دراسات في الأصول ، مجلة شؤون عربية ، العدد 35 ، تونس ، يناير 1984 ، ص 11.

[2] عطا محمد زهرة ، في الأمن القومي العربي المركز العالمي ،طرابلس ، 1994،ص 43 .

[3] نظام ماريديني ، مرجع سابق ، ص 34 .

[4] –تامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق ، عمان ، 2009 ، ص2 318 .

واقتصادية وعلمية. فالقدرة العسكرية هي جزء من كلّ .فليس في مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانت عاجزةً عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلي القائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية ثم إن انتهاك الحقوق والحريات، وغياب المبادئ الديمقراطية، وشدة الظلم الاجتماعي، والاستئثار بالحكم، تؤدي، في كثير من الأحيان، إلى تعريض أمن الدولة للخطر. وبما أن العلاقة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي علاقة جدلية، فقد يُسفر عدم الاستقرار الداخلي أحيانًا عن حدوث تدخل خارجي من شأنه تهديد الأمن القومي للدول، مما سبق يمكن للباحث عرض عدد من التعريفات التي تخص الأمن القومي ومنها:

1. الأمن القومي بعني تأمين سلامة الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تؤدي إلى إخضاعها لسيطرة أجنبية يتعلق الأمن القومي بأمن مجموعة من الدول المتحالفة أو المتعاونة أو المتعاهدة، وليس بأمن دولة واحدة. ويطلق عليه في هذه الحالة مصطلح الأمن الإقليمي (Regional Security) والمقصود به المخطط الإستراتيجي الذي تتفق تلك المجموعة على إتباعه لحماية أمنها في المحيط الدولي عندما ساد نظام الثنائية القطبية بعد العام 1945 جرى استخدام مصطلحات أخرى، مثل: الأمن الجماعي، (Collective Security) والدفاع الجماعي (Collective Defiance) .
2. مع انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي ظهر نوع من الأمن الكوني) (International Securityالذي وتُهيمن عليه وتتلاعب بمقدراته دولة القطب الواحد ،أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد (New International Order) والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.
3. عرف نورمان بادل فورد وجورج لنكولن الأمن القومي أنه مفهوم نسبي ، يعني أن تكون الدولة في وضع تكون فيه قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد أي عدوان أو تهديد خارجي وأن تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل شعبها ، يشعر بالتحرر من الخوف[1].
4. الأمن الحقيقي للدولة ينبع من مصادر قوتها ، ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية [2].

المبحث الثاني: مفهوم الأمن القومي العربي.

تعريف الأمن القومي العربي:

هو تكاتف الحكومات والشعوب العربية فيما بينها لمواجهة الأخطار الداخلية ضدها و التكتلات الخارجية خاصة الاقتصادية والأمنية من خلال إستراتيجية ثابتة.موحدة ومتكاملة تمكنها من التصدي لكافة التهديدات: العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية التي يتعرض لها الوطن العربي حالياً خاصة منذ حرب الخليج الثانية

[1] ناظم عبد الواحد الجبور ، موسوعة علم السياسة ،دار مجدلاوي ، عمان ، 2000 ، ص 81 .
[2] ـــ أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1975 ، ص 41 .

1990 ، و ما تلا ذلك من مستجدات ومتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية منها : انهيار الاتحاد السوفيتي 1991 وتفكك المعسكر الاشتراكي بالكامل ، وأحداث 11 سبتمبر عام 2001م واحتلال العراق 2003 والعدوان الإسرائيلي الدائم على الفلسطينيين والأراضي العربية المجاورة، وما ترتب على ذلك من نتائج كارثية على الوطن العربي .، وأن أساس منظومة الأمن القومي العربي هو أن أي اعتداء على دولة عربية هو اعتداء على كافة الدول العربية ، بمعنى أن الأمن الوطني هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي .

تعددت آراء المفكرين حول المرتكزات الإستراتيجية للأمن القومي العربي والعوامل المؤثرة فيه والتي ركزت على الأمن الوطني وليس الأمن القومي وكان من أهم تلك الآراء ما يلي:

أولا : ركز أصحاب الرأي الأول، على اتساع نطاق الوقع الجيو – استراتيجي للوطن العربي و تعدد الدول العربية وتباين أنظمتها السياسية مما أدى إلى خلق عدة مشاكل بين تلك الأنظمة وتباين علاقاتها مع دول العالم الخارجي ، مما يصعب وجود مفهوم موحد للأمن القومي العربي .

ثانيا : الاتجاه الثاني، يرى أن الأمن القومي مرتبط بالأهداف القومية، ولا بد من وجود القوة لمنع أي اعتداء على الدولة سواء كان من الداخل أو الخارج ، وهنا خلط بين مفهوم الأمن الوطني والأمن القومي الشامل للأمة العربية .

ثالثا :الاتجاه الثالث، يدور حول الهدف من الأمن القومي حماية الدولة شعبا وأرضا من أي عدوان من خلال ما تمتلكه من قوة ذاتية.

ونرى أن تلك الاتجاهات والآراء جاءت متأثرة بشكل مباشر بنظريات الأمن القومي الغربي ومفاهيمه علما أن مفهوم الأمن القومي العربي يختلف عن عدة مفاهيم ا أخرى كالأمن الدولي، كما يختلف عن المفاهيم الخاصة لأمن كل دولة عربية على حدة. إنه أمن إقليمي لدول تنتمي أصلا إلى أمة عربية واحدة تتخاطب بلغة واحدة، وتمتلك تاريخا وتراثًا فكريًا وحضاريًا مشتركًا، وتتقاسم الآمال والآلام، وتواجه مصيرًا مشتركًا، دون أن يكون لهذه الأمة دولة أو سلطة واحدة. ولكن اعتزاز الشعوب العربية بالانتماء إلى أمة واحدة جعلهم ، يؤمنون بوحدة الأمن القومي العربي المشترك رغم تعدّد مواقع السلطة في هذه الأمة وتنوّع الخلافات بين الأنظمة الحاكمة في دولها الإقليمية وحدودها السياسية المصطنعة .

لذلك حرص الاستعمار والصهيونية على تشويه هذا المفهوم الواضح ، فكثُر استعمال مصطلح الشرق الأوسط،(Middle East) إن شيمون بيريز ونتنياهو وغيرهما من زعماء القيادة الصهيونية هم أكثر من يُنظرون لمثل هذه الأفكار ، كذلك كثُر طرح المشاريع الرامية إلى إنشاء تكتلات إقليمية أو أحلاف عسكرية في المنطقة العربية مركزها الكيان الإسرائيلي[1]، أو تطويق

[1] أبو خالد العملة ، سلام القوة والاخضاع ، ط1 ، دار الكنوز ، بيروت ، 1996 ، ص 115 .

دول معينة لا تحظى برضا حكومة الولايات المتحدة [1] التي أعادت رسم الخريطة (الجيو – سياسية) للوطن العربي بما يحقق الأمن للكيان الإسرائيلي على حساب الأمن القومي العربي وبما يفضي في النهاية إلى تمزيق الوطن العربي في أقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية وتحول قضية فلسطين من وضعها المحوري كرمز لحركة التحرر العربي كقضية مقدسه لتصبح مجرد جسر لتحقيق الهيمنة الاستعمارية والصهيونية في المنطقة العربية[2] كما تلعب العولمة التي تعني أمركة العالم دورا أساسيا في هذا المحال. حيث أنها تمثل إحدى تحديات الأمن القومي العربي.

المبحث الثالث: الجامعة العربية و الأمن القومي العربي:

أن الأمن القومي العربي (Arab National Security) ولد يوم ولدت الجامعة العربية (Arab League) ففي الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية في نوفمبر 1945 ، أوصت الجامعة بمقاطعة المنتجات الصهيونية وتقوية الصناعات المحلية العربية الفلسطينية غير أن تطبيق هذا القرار شابه بعض العثرات ، و تجسد الأمن القومي العربي في خطط وقيادات وقوات دول الجامعة العربية التي اشتركت في الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى عام 1948، وقد وافق مجلس الجامعة في دورته الثانية عشر بتاريخ 13 أبريل 1950 على إنشاء معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي استندت إلى ميثاق الجامعة العربية والمتضمن عشرون مادة ، وتم التوقيع عليها في أكتوبر 1953 غير أن معاهدة الدفاع المشترك لم توضع موضع التجربة ولم تكن قرارات الجامعة العربية ملزمة للدول الأعضاء وبصرف النظر عن قرارات المقاطعة مع الكيان الإسرائيلي أو المساهمة في تنقية بعض الأجواء أحيانا بين الأطراف العربية عبر مؤتمرات القمة، وعدد محدود من المشروعات الاقتصادية والإعلامية المشتركة التي حققتها خلال ما يزيد على ستة عقود من الزمان منذ النشأة عام 1945 ، وحتى الآن ، ظلت الجامعة العربية عاجزة عن انجاز عدة قضايا مصيري وهنا يحق للباحث إثارة عدد من التساؤلات منها [3] :

ما أسباب عجز الجامعة العربية عن تحقيق أهدافها وعدم قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، وإقرار السلم والأمن القومي وتشجيع التعاون والتكامل في الوطن العربي ؟

لماذا لم يتم تعديل ميثاق الجامعة العربية من أجل مواكبة التغيرات والتحولات التي شهدها العالم، وبهدف الاستجابة لضرورات الوضع العربي الراهن ؟

ما موقع هذه المنظمة من النظام العالمي الجديد (New International Orde) ؟

ما رهانات وآفاق هذه المنظمة التي تعتبر الإطار المؤسسي للنظام الإقليمي العربي ؟

---

[1] شبكة المعلومات الدولية ، موقع ويكيبيديا

[2] أبو خالد العملة ، مرجع سابق ، ص 116، 117 ..

[3] المختار مطيع ، النظام العربي بعد حرب الخليج ، مجلة الوحدة ، ع100 ، الرباط ،كانون الثاني / يناير 1993 ،ص39

إن الجامعة العربية لم تستطع أن تحقق ما ورد في ميثاقها وقرارات قممها ومجالسها المتعاقبة، ويكمن سبب ذلك في النظم السياسية العربية التي وضعت منذ البداية العديد من القيود لتحد من إمكانية قيام الجامعة العربية بدورها الكامل في خدمة القضايا القومية ،

ويكفي الإشارة إلى قيدين رئيسيين أساسيين هما:

– ما يتعلق بآلية صنع القرار وتنفيذه داخل الجامعة والهوة السحيقة بين القرار والتنفيذ ، فجامعة الجدول العربية وإن اتخذت قرارات ايجابية أحيانا ، إلا أنها لا تملك آلية التنفيذ ، حتى أن القرارات التي حظيت بالإجماع لم تنفذ – لم تكن قرارات مجلس الجامعة بالنسبة للمتنازعين ملزمة، وهو ما يفقدها دورها الفاعل، ويفسح المجال لتدويل أي نزاع عربي. إذ حسب المادة السابعة من الميثاق فإن قرارات التحكيم في مجلس الجامعة، تكون ملزمة إذا صدرت بالإجماع، وملزمة فقط للدول الموقعة عليها في حال التصويت عليها بالأكثرية.

وقد تحدث ميثاق الجامعة – في المادة الثامنة عشرة عند إنشاء محكمة العدل العربية وعن الوساطة والتحكيم لحل المنازعات بين الدول العربية، لم يكن وارداً موضوع تشكيل قوات خاصة بالجامعة، لكن طبيعة الأزمات التي حصلت لاحقاً، استدعت تشكيل هذه القوات المؤقتة والاستثنائية.

ومع ذلك فقد تدخلت الجامعة في عدة أزمات عربية أبرزها :أزمة ضم الأردن للضفة الغربية عام 1950،عندما وقع خلاف بين الدول العربية، في أعقاب إعلان الأمير ا عبد الله بن الحسين ، قراره بضم ما سمي بالضفة الغربية إلى الأردن ليعلن بعدها، قيام المملكة الأردنية الهاشمية ، فأدان مجلس الجامعة هذه الخطوة واعتبرها مخالفة وتتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني،– وبالرغم من وجود ملحق خاص بفلسطين في ميثاق الجامعة، ومن وجود حكومة عموم فلسطين ولم تستطع الجامعة اتخاذ قرار إدانة بحق النظام الأردني ، واقتصرت جهودها على التهدئة، وعندما أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم عام 1962 ، ضم الكويت وإلحاقها بمحافظة البصرة، عندها تحرك الأمين العام للجامعة بموجب الميثاق وقام بدور أساسي في تشكيل قوات عربية وإرسالها إلى منطقة النزاع وكان ذلك لأول مرة منذ نشوء الجامعة، وقد أسفر التدخل – السياسي والأمني على وضع حد للأزمة .

كذلك أثمرت جهود الجامعة العربية خلال نشوب .الحرب الأهلية اللبنانية 1975/– 1976، حيث أمر الأمين العام للجامعة (محمود رياض) بتشكيل قوات العربية التحرك لحفظ السلام ، التي تحولت فيما بعد إلى قوات الردع العربية، والتي ساهمت في تهدئة الأوضاع مرحلياً على الساحة اللبنانية .

وشكلت الجامعة العربية الصوت العربي لمخاطبة العالم في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال المبادرات العربية للسلام والقمم العربية ، وإدارة الحوار العربي – الأوروبي والعربي – الأفريقي ومحاولة تسوية المنازعات العربية بالطرق السلمية[1].

وظلت الجامعة العربية رغم جهودها المحدودة التي بذلتها تجاه القضايا والأزمات العربية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ضعيفة الفاعلية، بسبب – المبادئ التي قامت عليها الجامعة ،نذكر منها : مبدأ عدم التدخل في نظم الحكم التي نصت عليه المادة الثامنة من الميثاق[2]، باحترام كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة العربية نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حق من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها .

فهذا أول مبدأ من مبادئ الجامعة يؤكد على النزعة القطرية ويكرس عملا سياسيا من عوامل عدم الاتحاد ، كما أن نظام التصويت. بحاجة إلى مراجعة [3] .

إن هذين القيدين شكلا منذ البداية عامل إجهاض لأية محاولة جادة باتجاه التطوير وتظل الخطيئة الكبرى للجامعة العربية أنها انصاعت إلى فكرة التنظيم الدولي ،فالتنظيم الدولي لا يمكن أن ينشأ في أمة ،وهي فكرة لا يمكن أن تنضج بالنسبة [4] للأمة العربية لأن في ذلك تناقض مع فكرة التنظيم ذاتها ، كما أن واضعي ميثاق الجامعة العربية ، أخطأوا في استيراد نموذج الدولة ،فأسموها جامعة الدول العربية ،وكأن الميثاق بذلك قد كرّس فكرة السيادة القطرية على حساب فكرة السيادة القومية.

- **فشل الجامعة العربية في حل معظم القضايا العربية:**

على الرغم من النجاح المحدود الذي حققته الجامعة العربية في انجاز بعض القضايا التي تم ذكرها ،إلا أنها خفقت في عدم قدرتها على التصدي لبحث ودراسة القضايا العربية الكبرى ، سواء ما يتعلق بالقضايا العربية– العربية[5] ، أو ما يتعلق بقضايا العرب في مواجهة الآخر ، لقد كانت أخطر أزمة تعرضت لها هذه المنظمة العربية هي عدم قدرتها على حماية الأمن القومي العربي ، الذي تم انتهاكه عدة مرات ، ولم يظهر مصطلح الأمن القومي في وثائق الجامعة العربية ،إلا أثناء مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان عام 1980 ، غير أن معاهدة الدفاع العربي المشترك السابق ذكرها، أوردت مصطلحا آخر هو "الدفاع العربي المشترك" ، كما أن مجلس الدفاع المشترك استخدم مصطلح معاهدة ومع ذلك فشلت الجامعة العربية في تطبيق هذه المعاهدة

---

[1] عبد الله الأشعل ، حوليات القضايا العربية ، مؤسسة الطوبجي ، القاهرة ، 2005 ، ص 501، 502 .

[2] أحمد الشقيري ، مصدر سابق ، ص 301 .

[3] عبد الحسين شعبان ، جامعة الدول العربية والمجتمع المدني ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ، 2004 ، ص 24

[4] ميلود ألمهذبي ، الجامعة العربية ، العيد الخمسون ، مائدة مستديرة بتاريخ 25-26 مارس 1995 (ملتقى الحوار العربي الثوري

[5] محمد جبر الريفي ، الموقف الأمريكي والواقع العربي ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 1983 ، ص 171-173 .

، وتلاحقت خيباتها أيضا في عدة مجالات منها : حرب السويس ،الوحدة المصرية – السورية والانفصال ، حرب اليمن ، حرب الجزائر ، مشكلة الحدود بين الجزائر والمملكة المغربية ، والجزر العربية الثلاث في الخليج العربي (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) ، وحرب الخليج الأولى ، وحرب الخليج الثانية ، واجتياح الكيان الصهيوني للبنان ، ومشكلة جنوب السودان ودارفور والقضية الفلسطينية وغيرها [1] .

كما فشلت أيضا في أن تهيئ العقل العربي والفكر السياسي العربي في المنطقة العربية ، إلى تقبل فكرة الجنسية الواحدة ، ،وأخفقت في إنشاء مؤسسة قضائية تتولى النظر في المنازعات المتعددة التي نشبت بين الأنظمة العربية.

ولم تلعب جامعة الدول العربية دورا مؤثرا على المستوى الدولي الرغم من الثقل الديمغرافي والاقتصادي و الاستراتيجي والبعد التاريخي للأمة العربية ،فان العرب لا يتمتعون بامتياز حق الاعتراض (Veto) بمجلس الأمن وهم مغيبون

على سبيل المثال في منظمة اليونسكو (Unesco) التي تهتم بالآداب والثقافة والعلوم ،على الرغم من اعتراف العالم أجمع بإسهامات العلماء العرب في المجالات الثقافية والعلوم ، وهذه المنظمة تعامل العرب على أساس أنهم مجموعات متعددة الثقافات وليس على أساس أنهم أمة واحدة لها تاريخ واحد.

كذلك الحال بالنسبة لدور العرب في الجمعية العامة (General Assembly) للأمم المتحدة ، سواء ضمن مجموعة التنسيق العربية أو داخل المجموعات الإقليمية فقد توزعوا بين عرب أفريقيا وعرب آسيا أو ضمن مجموعة السبع والسبعين أو أنهم داخل مجموعة العالم الإسلامي ، وبذلك تضاءل دور المجموعة العربية ،كوحدة واحدة متميزة تملك حق المناورة والتصويت والتأثير الاقتصادي والاستراتيجي ، وهو ما يمكن أن يصدق كذلك على دور العرب في حركة عدم الانحياز وداخل منظمة المؤتمر الإسلامي وداخل منظمة الوحدة الأفريقية[2] .

وبتتابع الأحداث, ظهر واضحا عجز وتراجع الجامعة العربية عند الأزمات فأضحت مجرد إطارا تاريخيا بلا فاعلية ، ويصبح من حقنا أن نتساءل :

- أين الجامعة العربية والتطبيع العربي – الصهيوني على قدم وساف ؟
- أين قرارات المقاطعة التي أصبحت حبرا على ورق ؟
- أين الجامعة العربية والعدو الصهيوني يغزو لبنان؟
- أين الجامعة العربية والمقاومة الفلسطينية تُهجر من لبنان وتقمع في غيره؟
- أين الجامعة العربية وقد تحول الصراع العربي –الصهيوني، صراع حدود وليس صراع وجود؟

---

[1] ميلود المهذبي ، مرجع سابق ، ص 20 ، 21

[2] –المرجع نفسه ، ص 22 .

- أين الجامعة العربية والقوات الصهيونية تدمر غزة أكثر من مرة وتشاركها أنظمة عربية في فرض الحصار الجائر ؟
- أين الجامعة العربية والعراق يجتاح الكويت ،وأقطار عربية تستقبل القوات الأطلسية وتشارك قوات عربية في تدمير العراق ؟

إذن ما جدوى هكذا جامعة إذا كان أعضاؤها يشتكون بعضهم بعضا إلى جهات غير عربية، وما هي حاجتنا إلى مثل هذه الجامعة التي تغيب عند الأزمات وتعطل عند الحاجة وتشل عند الفعل؟

ولعل ما جرى في حرب الخليج الثانية 1990 ، وما ترتب عليه من نتائج يبين مدى العجز الذي تعاني منه الجامعة العربية في اتخاذ أي قرار لتجنب الوطن العربي هذه الحرب والتي أعادت الوطن العربي تحت نير الاستعمار من جديد من خلال القواعد الأجنبية ومعها الجيوش والأساطيل واستنزاف الموارد العربية ناهيك عن الهيمنة الاقتصادية والثقافية الأجنبية بكل أشكالها بما فيها التحكم في القرار السياسي العربي مرورا بالنهب المنظم وغير المنظم للثروات العربية وتطويع العقول وترويض الإرادات [1] .

المبحث الرابع : التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأمن القومي العربي.

يمكننا أن نقسم تلك التحديات إلى ما يلي

أولا : التحديات والتهديدات الداخلية.

إن معظم القيادات السياسية العربية تتسم بعدد من السمات السلبية التي أصبحت معروفة بدقة لدى أعداء الأمة العربية أكثر من أبنائها والتي من أهمها:

1. غياب الدور الفاعل للمؤسسات، قضية المركزية الشديدة ،غياب الديمقراطية ،انتهاك حقوق الإنسان ، منع التداول السلمي للسلطة [2] صغر حجم النخب السياسية الحاكمة، عدم وجود أحزاب سياسية فاعلة في معظم الدول العربية إضافة إلى عدم الشفافية السياسية وأزمة تفعيل النظام والقانون وانحياز أنظمة الحكم للأعراف والممارسات المتكررة التي تحمل معنى التراضي للتخلص من قيود النصوص الدستورية والقانونية وجمود الهياكل السياسية وضعف وسائل المشاركة والرقابة الجماهيرية إلى جانب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتعرض الدول العربية للضغوط من أجل الإصلاح السياسي في البلدان العربية جميعاً . والنقص الشديد في المعلومات، يظهر ذلك من عدم اهتمام المفكرين العرب عموما بموضوع الأمن ومال كتب ما زال دون المستوى، وعدم توفر الدراسات الأجنبية التي تناقش الأمن القومي العربي[3].

---

[1] . رجب أبو دبوس ، الجامعة العربية والدرس المستفاد ، مائدة مستديرة ، طرابلس ،مصدر سابق ، 33

[2] . علي خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، ور

ت ضمن منشورات مجمزعة باحثين ، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 76 .

[3] . عمار علي حسين ،صزر من خلال التفكير العربي الراهن ، مجلة شؤون عربية ، العدد 120 ، جامعة الدول العربية ، القاهرة 2004، ص42 .

2. مشكلة الأمن الغذائي، حيث يواجه الوطن العربي مشكلة الغذاء اللازم من داخل الوطن العربي وتقوم الدول العربية باستيراد غذائها من خارج حدودها.
3. تشكل الخلافات العربية – العربية التي أثرت سلبا في الأمن القومي العربي لأنها ارتبطت بظاهرة تعدد النظم السياسية وارتباطها بدول أجنبية ومشكلات الحدود السياسية والسيادة والتباين في كيفية حل القضايا القومية وعلى رأسها القضية العربية الفلسطينية .
4. كثرة الحروب والصراعات ذات العلاقة بالأقليات في الوطن العربي

ثانيا : التحديات والتهديدات الصهيونية.

يشكل الكيان الصهيوني المغتصب لفلسطين مصدر خطر دائم لتهديد الأمن القومي العربي، حيث أن هذا الكيان الاستيطاني الانحلالي المصطنع الذي زرعه الاستعمار كخنجر مسموم في قلب الأمة العربية لفصل مشرقها عن مغربها ووقف تنميتها وعرقلة تقدمها وضرب أمنها . وقد عملت الامبريالية العالمية وما زالت على مد هذا الكيان بالأموال والمساعدات والخبرات اللازمة، حتى يظل متفوقا نوعيا على أية دولة عربية بل وعلى كافة الدول العربية بمجملها[1] وخاصة الدول التي تحيط بالمسرح الفلسطيني والتي كان يطلق عليها دول المواجهة. أو دول الطوق ، ومما زاد الأمر خطورة امتلاك هذا الكيان للسلاح النووي حيث تشير التقارير الدولية الإستراتيجية إلى أن لدى دولة الكيان الإسرائيلي حوالي200 رأس نووي، في الوقت الحاضر ,كل منها أقوى أضعافا من القنبلتان اللتان ألقيت على مدينتي ناجازاكي وهيروشيما اليابانيتين خلال الحرب العالمية الثانية ، بالإضافة إلى امتلاكه لمادة البلوتونيوم الخاصة بإنتاج القنابل النووية [2] وأيضا كافة إشكال الأسلحة البيولوجية والإستراتيجية . والصواريخ الباليستية والطائرات الحربية ولديه قاعدة علمية متطورة، وتكنولوجيا معاصرة متنوعة، فالكيان الإسرائيلي يتفوق أكثر من ثلاثين مرة في الأنفاق على البحث العلمي والتطوير وأكثر من خمسين مرة في وصلات الإنترنت وأكثر من سبعين مرة في النشر العلمي وما يزيد على ألف مرة في براءات الاختراعات ، مما يدلل على الفجوة السحيقة في ناتج التقنية لصالح هذا الكيان ، كما أن التكنولوجيا ترتبط عضويا بالاقتصاد الإسرائيلي في مختلف مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والتجارة[3]

وثمة تعاون استراتيجي بينه وبين الولايات المتحدة منذ 1982 ، وبات هذا الكيان يشكل مستودعا متقدما للأسلحة الأمريكية وقوة عسكرية ضاربة وخطرة وسريعة التدخل في حال نشوب ما يهدد أمن أو مصالح أمريكا أو هذا الكيان [4]

---

[1] .فهمي هويدي ، مرجع سابق ، ص 103 .
[2] مختار شعيب ، مصر وتحديات المستقبل ، ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ، 2004 ، ص 72 .
[3] مختار شعيب ، مرجع سابق ، ص 74 .
[4] نظام ماريديني ، مرجع سابق ، ص 38 .

إن هذه الإستراتيجية تعتمد عدة وسائل منها : ربط الاقتصاد بالسياسة وحساب أثر الظروف الدولية والإقليمية والمحلية على بنية الكيان الإسرائيلي مما يدلل على أن هذا التوجه الجديد تمليه المستجدات الدولية والإقليمية، لكنها غير متناقضة مع إستراتيجيتها السابقة وفق لأسس ومنطلقات مستمدة من طبيعتها العدوانية والعنصرية ومن خلال توجهها للسيطرة على المنطقة العربية وتصدير قيم المجتمع الاستهلاكي وتفكيك عمليات التنمية والاختراق الاجتماعي والعلمي والسياسي والتقني وغير ذلك [1] كإخراج مصر من الصراع العربي – الصهيوني ، بعد كامب ديفيد منذ 1987 ، والتعامل مع كل دولة عربية على حدة لضرب المصالح بعضها ببعض ، والاعتماد الأساسي على الارتباط بدولة عظمى والمتمثلة اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما كانت تعتمد قبل ذلك على بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية ..

ثالثا :التحديات والتهديدات الخارجية.

تتمثل هذه العوامل في المشاكل الإقليمية المتمثلة في دول الجوار و الأطماع الاستعمارية التي نجحت في تقسيم الوطن العربي إلى عدد من الدويلات ذات حدود سياسية مصطنعة تمسك بها الحكام العرب وأعطوها قدسية مما تسبب في صراعات إقليمية واستعانة الدول العربية ضد بعضها البعض بالدول الاستعمارية الكبرى كما حدث أثناء اجتياح العراق لدولة الكويت عام 1990 .

أصبح الأمن القومي العربي برمته ، محاطاً بتهديد وتحديات عالمية وعلى كافة الأصعدة ومن أهمها: عودة الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على الشؤون العالمية ومحاولة إعادة إنتاج الهيمنة الاستعمارية المعروفة أهدافها وغاياتها ولكن بوسائل وأساليب معاصرة خلاف ما كان يحدث سابقا من احتلال عسكري مباشر ، سباق التسلح في المنطقة وسياسة تقييد التسليح على دول المنطقة وفقاً لمعايير انتقائية تخدم المصالح الاستعمارية، الوجود العسكري الأمريكي والغربي والصهيوني كما هو حاصل في منطقة الخليج العربي والقرن الأفريقي جنوب البحر الأحمر ،إضافة إلى التهديدات الاقتصادية و المالية وفي مقدمتها: اتفاقية الجات «التجارة العالمية» ا العولمة والتكتلات الاقتصادية، الشركات متعددة الجنسيات ،إلى جانب التهديدات والتحديات الاجتماعية والتي من أهمها الغزو الثقافي وصراع الحضارات، وتزايد الاهتمام بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقاً للمفهوم الأمريكي والغربي وبما لا يتعارض أو يهدد مصالح الدول الاستعمارية، وأخيراً ظاهرة التطرف والإرهاب التي حصرتها الدول الاستعمارية في العرب والمسلمين دون غيرهم، مما أثر ولا يزال على الأمن القومي العربي وأمن الأمة الإسلامية جميعاً [2].

---

[1] أحمد شرف ، التطبيع ومقاومته ، ط1 ، ملتقى الحوار ، طرابلس ، 1996 ، ص 91 .

[2] شبكة المعلومات الدولية، مجلة كلية القيادة والأركان» عدن ، سنوية العدد «31» سبتمبر «1991» ص «17-29

المبحث الخامس: مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 (سبتمبر)، 2001 .

أحدثت تفجيرات نيويورك وما تلاها من شن حرب ضروس من قبل إدارة الرئيس الأميركي السابق (بوش) ضد القوى الرافضة للهيمنة الأميركية أو الكيان الصهيوني بحجة مكافحة الإرهاب (Terrorism) في العالم والإرهابيين دون أن تقوم بتعريف واضح لمفهوم الإرهاب.

يتضح لنا أن هذه الحرب وتداعياتها المصطنعة – والمخطط لها مسبقاً –شملت على إدراج عدد من الدول العربية وغيرها ، على قائمة الدول المستهدفة ضمن الحملة ضد الإرهاب (اليمن والعراق والصومال ... .) وتهديد البعض الآخر بفرض عقوبات عليها (سورية والسودان ولبنان وليبيا). ولا يمكننا فصل هذه السياسة عن علاقات النهب الضاربة التي تقيمها الحكومة الأمريكية والرأسمال المالي الذي يجد فيها سنده الرئيس .

فمنذ تلك الأحداث، وسلوك الإدارة الأمريكية تشكل إستراتيجية امبريالية في أبعادها العسكرية والاقتصادية ، فقد كشفت تلك الأحداث عن الهوة السحيقة بين المبادئ اللفظية والشكلية التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ انبثاق النظام الدولي الجديد New International (Order) وما يبشر به من قيم حول حقوق الإنسان والديمقراطية والتعاون دولي لحل القضايا الدولية بصورة سلمية ، وبين استفرادها بالقضايا الدولية من خلال إحلال توازن المصالح (Balance of Interests)، بدلا من توازن القوى (Balance of powers)، مما خلق الكثير من الأزمات الدولية[1].

وقد نجح الكيان الإسرائيلي بعد لأحداث 11 سبتمبر في استغلال هذه الأحداث لضرب المقاومة الفلسطينية وإجهاض انتفاضة الأقصى حيث نجح في تكثيف حملاته الإعلامية المضللة ضد الفلسطينيين بإقناع الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية اعتبار أن قمع الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية ،حرباً ضد (الإرهاب) وليست مقاومة ضد محتل غاصب للأرض العربية . وكان من التداعيات السلبية لتلك الأحداث أيضا أن خلقت جدلاً حول تعريف الإرهاب وهو الأمر الذي حاولت به دول كبرى كثيرة تفسير هذا المفهوم بما يتلاءم مع مصالحها وأهدافها المستقبلية ، فنجد أن ما يجري في فلسطين المحتلة ، وبالرغم من أنه على مرأى ومسمع العالم من خلال الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب إلا أنه لا ينال الاهتمام الذي يستحقه من منظرو حقوق الإنسان واللوبي الصهيوني والانحياز الأمريكي بالكامل للجانب الصهيوني ، تم المسا واه بين الضحية والجلاد و اتهام الفلسطينيين الذين يدافعون عن أنفسهم ،ضد محتل غاصب بأنهم (إرهابيون) !

---

[1] فتحي حسن نصار وحسن منصور ، أثر المتغيرات الدولية على مسار المفاوضات العربية –الاسرئيلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، العدد 2 ، بني وليد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سبتمبر 2013 ، ص 141 .

وكان الاحتلال الأميركي للعراق في عام ,2003 والتداعيات الخطيرة التي سببها هذا الاحتلال باقتطاع جزء هام من الوطن العربي الكبير وإخراجه من ساحة الصراع العربي– الإسرائيلي, وتهيئة المناخ المناسب لإقامة مشاريع أجنبية مشبوهة. ونهب ثروات الوطن العربي وخاصة النفطية منها. كما شكل الوجود العسكري الأجنبي في العراق مصدراً رئيسياً من مصادر تهديد الأمن القومي العربي, حيث تألفت قوات الائتلاف المتعددة الجنسيات في العراق من 27 دولة أكبرها من حيث العدد والتسليح القوات الأميركية ، وحتى بعد انسحاب تلك القوات من العراق ما زال العراق يعاني من آثار ذلك الاحتلال من انقسامات مذهبية وعرقية وطائفية وتدخلات إقليمية لم تكن موجودة قبل هذا الاحتلال البغيض .

الخاتمة:

بعد أن استعرضنا بعض مفاهيم ومصادر تهديد الأمن القومي العربي، يتضح لنا التالي:

إن الوطن العربي يواجه عدة تحديات وأزمات تتجلى في مظاهر التشتت والتفكك بأبعادها : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية ، وعلينا أن ندرك أن أمن كل قطر عربي مرتبط ارتباطا عضويا بالأمن القومي العربي لأن الأخطار في مجملها تهدد الوطن العربي بالكامل .

وأن الأمة العربية لو جمعت شملها ووحدت أهدافها, ورصت صفوفها فلديها من القدرات والإستراتيجية الشاملة ما يدعم مواقفها الدولية والإقليمية. ويخدم أمنها القومي المنشود., من أبرزها:

1. تعزيز الشعور المقاوم للهيمنة الأجنبية والعسكرية والسياسية من خلال صياغة مذهب عسكري موحد تستند إليه قواعد الأمن القومي العربي .
2. وضع إستراتيجية سياسية شاملة تلتقي عليها الدول العربية,و إعادة تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك وتنفيذ بنودها بصدق وواقعية وإخلاص.
3. العمل على تطوير الصناعات العسكرية العربية واعتماد سياسة الاعتماد على الذات, والخروج من دائرة التبعية إقامة قاعدة علمية– تكنولوجية متطورة للحاق بركب الدول المتطورة.
4. وضع إستراتيجية قومية للاكتفاء الذاتي اقتصاديا بتشجيع العمل العربي الاقتصادي المشترك. من خلال إنشاء السوق العربية المشتركة ووضع الطاقات المادية وخاصة الأرصدة العربية الضخمة والمكدسة في البنوك الأمريكية والغربية والصهيونية والتي بإمكانها أن تلعب دور فعال في عملية التحديث والتنمية والوجود القومي.
5. الأخذ بمبادئ الديمقراطية التي تتناسب مع قيمنا وديننا ، لأن العملية الديمقراطية عملية مرنة تدخل فيها متغيرات عديدة من أهمها الهوية الثقافية ، والانفتاح على الآخر والأخذ بالتعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني والتوزيع العادل

للثروات والحماية الفعلية للحقوق والحريات والتخلي عن النزعة القطرية الضيقة والتسوية السلمية لكل الخلافات العربية .

6. التركيز على تفعيل دور جامعة الدول العربية، التي تتطلب تغييرا جوهريا شاملا لميثاقها وإلغاء مسألة التصويت بالإجماع ، وتشكيل قوة عربية فاعلة للتدخل السريع لحل كل مشكلات الأمة العربية على المستويين الداخلي والخارجي ويحقق أمنها القومي .

7. لن تعرف الدول العربية الاستقرار إلا إذا تمكنت من وجود إطارا سياسيا واقتصاديا فاعلا يحميها من كافة الطامعين في خيرات الوطن العربي .

بكل هذا يتحقق الأمن القومي العربي الشامل، وتستعيد الأمة العربية مكانتها فوق الأرض وتحت الشمس، فإن الأمن ضرورة من ضروريات الحياة، كالماء والغذاء والهواء، وعلى الشعب العربي والحكام العرب أن يعوا ذلك ويعملوا بكل الوسائل على تحقيقه.

المصادر والمراجع :

أولا : القرآن الكريم .

ثانيا : الكتب.

أ. **المصادر .**

1. أبو خالد العملة ، سلام القوة والإخضاع ، ط1 ، دار الكنوز ، بيروت ، 1996.
2. أحمد شرف، التطبيع ومقاومته، ط1، ملتقى الحوار، طرابلس ، 1996 .
3. أحمد الشقيري ، الجامعة العربية : كيف تكون جامعة وكيف تكون عربية ، دار أبو سلامة للنشر والتوزيع ، تونس ، د. ت .
4. أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1975.
5. الطاهر أحمد الزاوي ، مختار القاموس ، الدار العربية للكتب ، بيروت ، 1980 ، 1981.

ب. **المراجع.**

1. تامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية والدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
2. رجب أبو دبوس، الجامعة العربية والدرس المستفاد، طرابلس ،مائدة مستديرة بتاريخ 25-26 مارس 1995.
3. عبد الحسين شعبان ، جامعة الدول العربية والمجتمع المدني العربي ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، 2004.
4. علي خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، وردت ضمن منشورات مجموعة باحثين، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.

5. عبد الله الأشعل ، حوليات القضايا العربية ، مؤسسة الطوبجي ، القاهرة ، 2005.
6. عطا محمد زهرة ، في الأمن القومي العربي ، المركز العالمي ،طرابلس ، 1994.
7. محمد جبر الريفي ، الموقف الأمريكي والواقع العربي ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 1983.
8. مختار شعيب ، مصر وتحديات المستقبل ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ، 2004.
9. ميلود ألمهذبي ، الجامعة العربية ، العيد الخمسون ، مائدة مستديرة بتاريخ 25-26 مارس 1995 ، طرابلس.
10. ناظم عبد الواحد الجسور ، موسوعة علم السياسة ،دار مجدلاوي ، عمان ، 2000.

ثالثا :الدوريات.

1. عبد الرحمن ناصر ، السيادة وهوية الانتماء القومي ، مجلة الشاهد ، عدد 151 ، نيقوسيا ، مارس ، 1998.
2. عبد الفتاح علي الرشدان ، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات ، مجلة الشؤون العربية ، العدد 91 الأردن ، جامعة مؤته ، 1996.
3. علي الدين هلال، الأمن القومي العربي ، دراسات في الأصول ، مجلة شؤون عربية ، العدد 35 ، تونس ، يناير 1984.
4. عمار علي حسين ،صور من خلال التفكير العربي الراهن ، مجلة شؤون عربية ، العدد 120 ، جامعة الدول العربية ، القاهرة 2004.
5. فتحي حسن نصار وحسن منصور ، أثر المتغيرات الدولية على مسار المفاوضات العربية – الإسرائيلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، العدد 2 ، بني وليد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سبتمبر 2013.
6. المختار مطيع، النظام العربي بعد حرب الخليج ، مجلة الوحدة ، ع100 ، الرباط ،كانون الثاني / يناير 1993.
7. نظام مارديني ، الأمن القومي والأمن الإقليمي ، مجلة الشاهد ، العدد 155 ، قبرص – نيقوسيا ، فبراير 1998.

رابعا : شبكة المعلومات الدولية (Inter Met).

1. شبكة المعلومات الدولية ، موقع ويكبيديا.
2. شبكة المعلومات الدولية، مجلة كلية القيادة والأركان» عدن ، سنوية العدد «31» سبتمبر «1991»